

تقرير

لعلّ الحدث الأول من نوعه منذ سبعينيات القرن الماضي بعدما تراكم غبار السياسة والتدجين وسلطة المال كثيراً على حقوق العمال، فقد بعث شعوراً عارماً بأن تلك الحقوق لم تعد رقماً مغيباً في معادلة الشركات. هكذا كان الإعلان عن تأسيس نقابة عمال «Spinneys» في لبنان حدثاً نقابياً بامتياز؛ حتى سماع النشيد الوطني خلاله بدأ أجمل

عمال Spinneys.. اتحدوا

نقابة من رحم «صراع قاس» للمطالبة بتطبيق القانون

حسن شراني

«اسمي وسيم الغضبان. أنا شغيل في فرع الأشرفية منذ 8 سنوات. حمّال، لا أتقاضى راتباً. أعتمد وزملائي من هذه الفئة الوظيفية (!) على إكراميات الزبائن. وفي آخر النهار، يدفع كل واحد منا رسماً للإدارة للسماح لنا بالعمل. حتى قميص الشركة الذي نرتديه نضطرّ إلى شرائه منها بتسعة آلاف ليرة. محرومون من الراتب الثابت ومن الضمان؛ محرومون من أبسط الحقوق. حقّي أن أطالب بحقّي، ولو كان معاشاً جزئياً يُشعرني بالحماية، أضيف عليه النقشيش لكي أعيل اولادي».

حقوق وسيم الغضبان وزملائه من حمالين وموظفين إداريين، فنيين، تقنيين في سلسلة متاجر «Spinneys» ابتلعتها ماكينة المال والأرباح كما في العديد من الشركات العاملة على تراب هذا البلد والخاضعة لقوانينه. في بيئة الأعمال والسياسة هذه أعرفت تلك الحقوق في بئر حفرت في قعره الآتي: المطالبة بالعدل واحترام القانون مخالفة لمعايير العمل لدينا. إن أعجبك ذلك ابق، وإن لم يُعجبك ارحل.

ولكن اضحى لعمال هذا العملاق التجاري الموجود في المنطقة منذ عام 1924 ويحقق الإيرادات الدسمة ويطمح إلى إيرادات بتسعة أصفار بحلول عام 2013 - نقابة تدافع عن حقوقهم وتحفظ موقفهم في علاقات عمل شوهها غياب القوانين أو غياب تطبيقها.

فقد أعلنت مجموعة من عمال «Spinneys» في مؤتمر صحافي عُقد

1500

عامل

عدد عمال «Spinneys»، بينهم 900 أجبر مسجلون رسمياً، 250 أجبراً يُحاسبون على الساعة من دون تثبيت، و400 عامل حمال يُعاملون كمتعهدين!

5

آلاف ليرة

المبلغ الذي تتقاضاه إدارات فروع «Spinneys» من كل حمّال لديها يومياً، مقابل «السماح لهم بتوضيب مشتريات الزبائن» وفقاً للمحال



عندما كان العمال يعترضون على معاملتهم كان الجواب: هكذا يريد مايكل رايت (فرح قبسي)

توقيع تسويات) - «وفي حالتي فرضوا عليّ خفض ساعات عملي من 48 ساعة إلى 46,1 ساعة أسبوعياً» يتابع جونسون عزيز - كان الردّ عليهم: «عليكم التوقيع على أوراق التسوية هذه بأسرع وقت لأن وزارة العمل تريدنا بسرعة؛ وهكذا يريد مايكل رايت».

بدأ مايكل رايت إمبراطوراً حتى عشية يوم أمس. فهو طرّز إجراءات عقابيّة بحق كل عامل تخوّل له نفسه رفع الصوت مطالباً بتطبيق القانون. بين هؤلاء، سمير طوق. ففي خضمّ الاعتراض على صيغة تصحيح الأجور، سعى هذا الموظف - الذي أمضى مع الشركة 11 عاماً، تخلّلتها إجراءات مواربة بحقّه في ما يتعلق بتقويم سنوات خدمته - مع 130 من زملائه إلى تقديم عريضة احتجاجية. فما كان من الإدارة إلا أن قمعته، ما دفعه إلى مقاضاتها في المحكمة؛ وهو يحضر جلسة في هذا الإطار في تشرين الأوّل المقبل. من هذا المنطلق، يُعدّ تأسيس النقابة

خُدّ أجر الدخل (Entry Level Pay) بـ 800 ألف ليرة. ولكن العمال الباقين كانوا يتقاضون 700 ألف ليرة فطالبوا بالمعاملة بالمثل. ماطلت الإدارة 4 أشهر قبل أن ترفع أجورهم 100 ألف ليرة. في هذا الوقت، كان موضوع تصحيح الأجور على النار، وعندما أقرّت طالب العمال بتعديل أجورهم طبقاً للقانون، غير أنّ الإدارة ضمّت تلك التسوية (المئة ألف ليرة) إلى الزيادة.

«عندما اعترضنا على الأمر أجابونا: هذا هو الإجراء الذي سنعمده، هكذا يريد مايكل رايت. إذا لم يعجبكم الأمر ارحلوا»، أوضح جونسون عزيز الذي تعرّض قبل مدة لحادث عمل، ولم يجد جواباً لدى طبيب المؤسسة لكيفية مداواة حالته سوى بوصفه بالفرنسية أنه «وقح» (Impoli).

وحتى في المرحلة اللاحقة عندما حاجج العمال ضدّ الصيغة التي فرضتها عليهم الإدارة لتصحيح أجورهم (وأجبرت بعضهم على

بناهم عددهم 1500 عامل - تقديم طلبات الانتساب في المناطق المختلفة.

يأتي إطلاق هذه النقابة رداً على التعاطي الجائر من قبل إدارة «Spinneys» مع حقوق العمال. فقد انفجرت المشكلة كلياً مع بداية الصيف حيث عمد المدير الإقليمي للمجموعة، البريطاني مايكل رايت، إلى ابتكار توليفة عجيبة غريبة لتطبيق قانون تصحيح الأجور يقوم على تعديل ساعات العمل.

ووفقاً لبيان الهيئة التأسيسية للنقابة، فإنّ «الإدارة تمنعت عن تطبيق مرسوم تصحيح الأجور... وعمدت إلى إدخال تعديلات من طرف واحد على شروط العمل لناعية الدوامات والإنتاجية، وصولاً إلى تطبيق سلسلة جديدة للأجور تاكل الزيادة القانونية بشكل كامل».

ومن بين الشهادات التي قدّمت في هذا الإطار، ما عرضه الموظف في الشركة جونسون عزيز: عندما افتتح فرع الحازمية في عام 2008،

في نقابة الصحافة على الطريق المؤدية إلى كورنيش العاصمة أنّه «في 26 تموز الماضي تمّ تسجيل طلب تأسيس «نقابة العاملين في سبينييس في لبنان» لدى مصلحة العمل والعلاقات المهنية في وزارة العمل». وأوضحت أنّه أضحى بإمكان عمال هذه الشركة - الذين

إلى العقد الجماعي



حدّدت الهيئة التأسيسية لنقابة «Spinneys» مطالب تحتاج إلى معالجة مباشرة. أهمها: 1- التصريح لدى الضمان عن الأجراء كافة. 2- تطبيق مرسوم تصحيح الأجور من دون مواربة. 3- الامتناع عن صرف أي عامل أو اتخاذ أي إجراءات جزرية بحقّه. 4- التراجع عن كل إسقاطات الحق التي أرغم الموظفون على توقيعها. 5- المباشرة فوراً بالتفاوض مع النقابة لوضع عقد عمل جماعي.

قطاعات

بناء

2489 متراً مربعاً للرخصة: ازدهار البناء شمالاً؟

جزيران عام 2011. ففي منطقة جبل لبنان سُجّل تراجع بنسبة 35%، وفي بيروت تراجع بنسبة 14%. والانخفاض الأكبر كان في النبطية بنسبة 52%. أما اللافت، فهو تسجيل مدينة طرابلس رقماً قياسياً لمؤشر المساحات المبنية المرخصة. فقد بلغت تلك المساحات في المدينة الشمالية 42 ألف متر مربع. وهذا مؤشر ازدهار غريب في عاصمة الشمال التي شهدت منذ بداية العام الجاري، وتحديدًا في أيار الماضي، اضطرابات أمنية على خلفية السياسة المحلية والأزمة الدائرة في سوريا. لكن رغم ذلك، تبقى منطقة جبل لبنان تحظى بحصة الأسد من المساحات الإجمالية المرخصة بنسبة 48%، تليها محافظة الشمال بنسبة 12% ثم بيروت بنسبة 11% وأخيراً الجنوب بنسبة 10%. أما أعلى معدّل للمساحات المرخصة، فيُرى في الشمال، حيث يبلغ 2489 متراً مربعاً للرخصة الواحدة، تليه منطقة بيروت بمعدّل 2209 أمتار مربعة للرخصة الواحدة.

(الأخبار)

هوت مساحات البناء المرخصة في لبنان بنسبة بلغت 23,5% لتبلغ 1,36 مليون متر مربع في حزيران الماضي، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2011، في مقابل ارتفاع عدد الرخص الممنوحة بنسبة 1,1%، وفقاً لما توضحه بيانات نقابتي المهندسين في بيروت والشمال.

لكن لدى قياس الأداء التراكمي خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012، يكون كلا المؤشرين قد سجّل تراجعاً مع هدوء السوق العقارية خلال الفترة الأخيرة التي اتسمت بالترقب وعدم اليقين، وأيضاً بتروّي الزبائن المحتملين انتظاراً لانخفاض في الأسعار التي سجّلت خلال السنوات الخمس الماضية ارتفاعات جنونية.

وبين كانون الأوّل وحزيران الماضيين تراجعت المساحات المرخصة للبناء بنسبة 14,7% إلى 4,78 ملايين متر مربع، فيما انخفض عدد الرخص الممنوحة بنسبة 7,5% إلى 8996 رخصة. أما المساحات المرخصة والمستغلة فعلياً، فقد سجلت تراجعاً بنسبة 14% في حزيران الماضي، مقارنة

النشاطات الفنية المستقدمة خاضعة للضريبة

تحدد وزارة المال طرق استيفاء هذين الرسمين. فمن دونهما لا يمكن الفنان المستقدم إلى لبنان أن يستحصل على براءة ذمة مالية صالحة. ومن دون أن يبرز الفنان براءة الذمة هذه لدى المديرية العامة للأمن العام، لا يمكن الفنان أن يغادر الأراضي اللبنانية. فقد بات يجب على كل جهة تستقدم فناناً أجنبياً للعمل في لبنان، أن تقتطع ضريبة الدخل المستحقة على إيرادات هذا الفنان المحققة في لبنان، وأن تصرّح عنها وتسدها للخرزينة وفقاً لأحكام مواد قانون ضريبة الدخل للاستحصال على براءة الذمة.

وبحسب بيان «المال»، فإن الوزارة اتخذت قراراً بفتح حساب فرعي باسم «صندوق تعاضد موحد للفنانين» بالليرة اللبنانية ضمن حسابات محتسب المالية المركزي، وأعدت لهذه الغاية، بالاتفاق مع وزارة الثقافة وصندوق التعاضد، نموذج تصريح خاص لكل من هذين الرسمين.

(الأخبار)

مالية عامة

دعت وزارة المال، مستقدمي الفنانين الأجانب ومتعهدي الحفلات والنشاطات الفنية، إلى التصريح عن أعمالهم وسداد الضرائب والرسوم المستحقة لمصلحة الخزينة عن نشاطاتهم المذكورة، وكذلك التزام سداد الرسمين المستحقين لمصلحة صندوق تعاضد الفنانين.

وقالت الوزارة في بيان أمس إن منظمي الحفلات والنشاطات الفنية ذات بطاقات الدخول المسعرة، سواء كانوا خاضعين للضريبة على القيمة المضافة أو غير خاضعين لها، ملزمون بتسديد الرسوم، تنفيذاً لأحكام المادة 16 من قانون تنظيم المهن الفنيّة، التي أناطت بوزارة المال استيفاء رسمين لصندوق التعاضد الموحد للفنانين، وبالتالي يجب على مستقدمي الفنانين الأجانب ومتعهدي الحفلات والنشاطات الفنية الآتي:

- رسم مالي نسبته 2% من قيمة بطاقات الحفلات والنشاطات الفنية.

- رسم مالي نسبته 10% على عقود الفنانين الأجانب.